الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة

مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة

في تمويل مشروع " الطريق الحزامية 20 x . المقطع الثاني "

(34 / 2015)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 25 / 05 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاق القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 14 / 07 / 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محسن حسن

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: حسام بونني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 2015/05/29
جلسة اللجنة : 09 جويلية 2015 **القرار** : الموافقة بأغلبية الحاضرين مع احتفاظ عضوين **تاريخ إنهاء الأشغال:** 14 جويلية 2015 **رئيس اللجنة:** المنجي الرحوي **مقررة اللجنة:** ألفة السكري الشريف

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت الجمهورية التونسية بتاريخ 17 مارس 2015 مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع " الطريق الحزامية 20 X . المقطع الثاني " بمبلغ ثمانية مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي (8.500.000 دينار كويتي) أي ما يعادل حوالي 56 مليون دينار تونسي.

ويهدف هذا المشروع إلى إحداث طريق حزامية خارجية لتونس الكبرى لتخفيف حركة المرور على مستوى وسط العاصمة.

ويبلغ طول الطريق 15 كلم من الطريق الجهوية رقم 31 إلى المخرج الغربي للعاصمة (نقطة بداية الطريق السيارة أ3 الرابطة بين تونس ووادي الزرقاء بباجة) ويتمثل المشروع في إنجاز طريق ذي مسلكين في كل اتجاه مع فاصل بـ 12 متر ويتضمن أساسا ما يلي:

- أشغال تحرير حوزة الطريق،
- أشغال الترتيب،
- أشغال جسم الطريق،
- إنجاز منشآت تصريف مياه الأمطار،
- أشغال محول على الطريق الجهوية 31،
- أشغال إنجاز المنشآت الفنية: منشأة على مستوى السكة الحديدية، منشأة على قنال مجردة، منشأة على الطريق المؤدية إلى مركب الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه غدير القلة ومنشأة على مستوى تقسيم الشركة الوطنية العقارية التونسية،

- تهيئة المفترقات،
- تركيز إشارات المرور الأفقية والعمودية ومعدات السلامة المرورية،
- أشغال التنوير العمومي للمفترقات.

وتبلغ الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي 90 مليون دينار تونسي، وسيساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ قدره 56 مليون دينار تونسي أي 70 % من الكلفة الجملية للمشروع.

الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض: ثمانية مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي (8.500.000 دينار كويتي) أي ما يعادل حوالي 56 مليون دينار تونسي.
- نسبة الفائدة: تنص اتفاقية القرض أن المقترض يلتزم بدفع فائدة سنوية بـ 2 % عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة، ويضاف إلى الفائدة 0,5 % سنويا عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة لمواجهة تكاليف إدارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض،
- مدّة السداد: 20 سنة منها فترة إمهال تقدر بـ 4 سنوات،
- طريقة السداد: يتم تسديد هذا القرض بأقساط متساوية بعنوان الأصل كل ستة أشهر أي مرتين في السنة.

ثانيا . أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم 09 جويلية 2015 وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق.

وأثناء النقاش، لاحظ النواب أنه لم يتم إرفاق مشروع هذا القانون بالمعطيات والوثائق الضرورية كدراسة الجدوى والمردودية، وأكّدوا على ضرورة مدّ اللجنة بكافة الدراسات والوثائق المتعلقة بجدوى وبعناصر المشروع في أقرب الآجال حتى يتسنى للجنة تعميق النظر في المشروع لأخذ القرار في شأنه.

هذا، وأثناء النقاش، اتّفق أغلب النواب على عدم تعطيل هذا المشروع نظرا لانعكاساته الاقتصادية، على أن تكون هذه المرّة آخر مرّة تنظر فيها اللجنة في مشروع قانون لا يتضمن كل المعطيات للتمعّن في أخذ القرار في شأنه.

وأكدت اللجنة أنه سيتم في المستقبل رفض النظر في مشروع قانون تنقصه الوثائق اللازمة لتعميق النظر فيه، مؤكدة أن الوثائق المتعلقة بدراسات الجدوى والدراسات المالية وغير ذلك من الوثائق هي بالأهمية في أن تأخذ اللجنة قراراتها عن رويّة.

ورأى بعض النواب أن هذه الاستثمارات ضرورية لتطوير البنية الأساسية وتنشيط الدورة الاقتصادية وخلق ديناميكية، إلا أن القروض تثقل كاهل الدولة بالديون، ومن الضروري دراسة مديونية الدولة بشكل جدي، والعمل على الحدّ منها وإيجاد مصادر أخرى للتمويل.

وفي سياق متصل أكد نواب آخرون على أهمية هذا المشروع بما أنه سيساهم في تخفيف حركة المرور وسيخلق حركية اقتصادية وتنموية حذو المناطق التي يمر منها. كما لاحظوا أن شروط هذا القرض تعتبر تفاضلية مقارنة بقروض أخرى.

وتلقّت اللجنة من وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة (إدارات الدراسات الفنية) وثائق تتعلق بدراسة جدوى المشروع اطّلعت عليها في جلستها المنعقدة يوم 14 جويلية 2015 (تجدونها مرفقة بالتقرير).

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- ضرورة توفير كافة الوثائق والمعطيات اللازمة لدراسة مشروع القانون،
- ذكر صفة المفوض بالتوقيع،

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين مع تحفظ عضوين.

رئيس اللجنة	**مقررة اللجنة**
المنجي الرحوي	ألفة الشريف السكري